

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر دراسات بحثية واقتصادية حول الطاقات المتجددة.

عضو بفرقة بحث:

رئيس مشروع البحث التكويني الجامعي الموسوم: واقع النظام الوطني للابتكار وآليات النهوض بالبحث العلمي ودوره في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

ينظم ملتقى وطني افتراضي بعنوان:

الابتكار الرقمي كألية لتعزيز المرونة التنظيمية بالمؤسسات والهيئات المنخرطة في النظام الإلكتروني للابتكار بالجزائر وتفعيل مساهمتها في تطوير مخرجاته.

ينعقد الملتقى عبر تقنية التحاضر عن بعد يوم: 28 نوفمبر 2024



أ.د عبد السلام ضيف مدير جامعة باتنة 1	الرئيس الشرفي للملتقى
أ.د الطاهر هارون عميد الكلية	المشرف العام للملتقى
أ.د صليحة بوضوردي	رئيسة الملتقى
أ.د عمر الشريف	رئيس المخبر
أ.د حياة قمري	رئيسة اللجنة العلمية
د. محمد بوقلعة	رئيس اللجنة التنظيمية

شهد العصر الحالي تحولات تقنية وتكنولوجية جذرية غيرت شكل العالم عموماً وعالم الاقتصاد والأعمال بالخصوص، حيث تم الانتقال من اقتصاد مادي إلى اقتصاد مبني على المعرفة، أين أصبحت المعرفة المكون الرئيسي لمختلف المنتجات والخدمات وطرق وأساليب الإنتاج، وأصبح الجانب الأكبر من سعر السلعة أو الخدمة موجه للمعرفة التي تحتويها، هذه المعرفة التي تتجدد وتتغير باستمرار لابتكار منتجات وخدمات جديدة في كل مرة. وقد لعبت الثورة المعلوماتية وما نتج عنها من تحول رقمي في مختلف مجالات النشاط دوراً هاماً في تعزيز عمليات الابتكار، أين ظهر مصطلح جديد للوجود وهو الابتكار الرقمي، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال تميز سيرورة عمل المؤسسات برمتها من عمليات إنتاج وبحث وتطوير وتسويق وأساليب اتصال وغيرها، مما يستدعي ضرورة الانخراط في تلك التحولات والحرص على تطبيق الأسس العلمية لتحقيق التحول الناجح من مفهوم الابتكار في شكله التقليدي نحو الابتكار الرقمي.

في جانب آخر تبحث منظمات اليوم على تحقيق المرونة في مختلف نشاطاتها لتحقيق المخرجات المرغوبة، مما دفع الباحثين للاهتمام أكثر بهذا المفهوم، ويقصد بالمرونة عموماً قدرة المنظمة على الاستجابة لمختلف المطالب المتغيرة باستمرار للبيئة الخارجية، سواء تعلق الأمر بمرونة الموارد البشرية، والتي تعبر عن مدى استجابة العاملين بمختلف خصائصهم (المعرفية والمهارية والسلوكية) للظروف البيئية المتغيرة باستمرار، لاسيما وقد أصبحت الكفاءة في أداء المهام المنوطة بهم غير كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، والتي تتميز بدورها بالديناميكية المستمرة، إضافة للمرونة الوظيفية للمؤسسة بمختلف الجوانب المالية والتسويقية والبحثية والإنتاجية وغيرها.

بالمقابل يعد الابتكار الرقمي والاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم العوامل التي من شأنها تحقيق المرونة التنظيمية بالمؤسسة، حيث تظهر العلاقة جلية بينهما، وهذا لما لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أثر على تغيير طرق أداء الأعمال، والتي من شأنها تعزيز المرونة المهارية للعاملين، وكذا دور تكنولوجيا الشبكات في تحقيق مفهوم المشاركة وفرق العمل، مما يعزز المرونة السلوكية، إضافة إلى دور قواعد البيانات والمعرفة في تعزيز المرونة المعرفية للمؤسسة، وذلك بفضل الكم الهائل من المعارف التي توفرها هذه التكنولوجيا.

إن المتتبع لمراحل التطور والتنمية الاقتصادية التي حققتها الدول المتقدمة يجد أن لجهود البحث العلمي والإبداع التكنولوجي الدور الأكبر في ذلك، من خلال التناغم الذي يحققه الاندماج والتفاعل بين الفاعلين في مجال البحث العلمي أفراداً ومؤسسات على حد سواء، والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في إطار ما يسمى بالنظام البيئي للابتكار، حيث تخصص هذه الدول نسبة معتبرة من الناتج المحلي الخام لأغراض البحث العلمي على مستوى الجامعات ومراكز البحث، لتطوير مخزونها المعرفي في مختلف حقول المعرفة، كما تخصص المؤسسات الاقتصادية نسبة معتبرة من رقم أعمالها لأغراض البحث والتطوير، لتطوير منتجاتها وعملياتها. بالمقابل نجد أن الدول السائرة في طريق النمو عموماً والعربية بالخصوص ومن بينها الجزائر تتخلف عن مواكبة هذا التطور بالرغم من الجهود المتواضعة المبذولة في هذا المجال، من

الحكومات والمؤسسات على حد سواء، ولعل هذا يعود إلى الجهد غير المنظم لإدارة مدخلات النظام الوطني للابتكار لتحقيق المخرجات المنتظرة، هذا من جهة، وكذا التمويل الذي أقل ما يوصف عنه أنه لا يغطي احتياجات ومتطلبات النهوض بالبحث العلمي والإبداع عموماً سواء على مستوى مؤسسات البحث العلمي العامة والخاصة، أو على مستوى مخبري البحث والتطوير بالمؤسسات الاقتصادية، وأهم من ذلك غياب العمل والابتكار المشترك بين مختلف عناصر النظام البيئي للابتكار.

الجزائر بدورها واحتذاء بالدول الأخرى تسعى إلى استغلال ما وصلت إليه الثورة المعلوماتية من ابتكارات رقمية في تحسين أداء مؤسساتها بمختلف أشكالها، وذلك من خلال تحقيق التحول الرقمي الفعال في مختلف المجالات مما له من أثر على المرونة التنظيمية للمؤسسات، وكذا أثره على تفعيل وتعزيز الأنظمة الإيكولوجية للابتكار، وهذا ما يسعى هذا الملتقى إلى الكشف عنه، من خلال عرض واقع المنظمات الجزائرية في مجال الابتكار الرقمي، والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، إضافة إلى دراسة وتحليل أثر هذا الأخير على المرونة التنظيمية بالمؤسسات والهيئات المكونة للنظام الإيكولوجي للابتكار بالجزائر، ومن هنا تظهر إشكالية الملتقى والتي يمكن طرحها من خلال التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الابتكار الرقمي في تعزيز المرونة التنظيمية للمؤسسات والهيئات المكونة للأنظمة الإيكولوجية للابتكار بالجزائر، وما مدى مساهمتها في تفعيل وتطوير مخرجاته؟

أهداف الملتقى:

1. تسليط الضوء على بعض المفاهيم الحديثة كالابتكار الرقمي والنظام الإيكولوجي والمرونة التنظيمية.
2. التعرف على واقع المؤسسات الجزائرية في مجال الابتكار الرقمي ومدى استفادتها من عروض الثورة الصناعية الرابعة.
3. الكشف عن مدى مساهمة الابتكار الرقمي على تحقيق المرونة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية.
4. الكشف عن بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال الأنظمة الإيكولوجية للابتكار، والابتكار الرقمي.
5. عرض لأهم ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة وآثارها على مخرجات المؤسسات الصناعية عموماً والمؤسسات الجزائرية بالخصوص.

محاور الملتقى:

1. المحور الأول: ماهية الابتكار الرقمي ودوره في تحقيق المرونة التنظيمية.
2. المحور الثاني: الإطار النظري للأنظمة الإيكولوجية للابتكار، وآليات تفعيل مخرجاتها.

3. المحور الثالث: المرونة التنظيمية بالمؤسسات والهيئات المنخرطة في النظام الإيكولوجي للابتكار بالجزائر.
4. المحور الرابع: ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة وأثارها على مخرجات المؤسسات الصناعية بالجزائر.
5. المحور الخامس: عرض لبعض التجارب الدولية الرائدة في مجال الابتكار الرقمي والأنظمة الإيكولوجية للابتكار، والمرونة التنظيمية، وعلاقات التفاعل بينها، وأهم الدروس المستفادة منها.

شروط المشاركة الملتقى:

- ضرورة التقيد بالأصول العلمية و المنهجية المتعارف عليها في البحوث العلمية و احترام الشروط التالية:
1. يجب أن لا يخرج البحث عن إطار الإشكالية المطروحة، حيث يشترط أن يندرج ضمن أحد محاور الملتقى المُعلن عنها أعلاه.
 2. يجب أن لا تكون الأوراق البحثية المقدمة قد سبق نشرها في مجلات علمية تقديمها أو تظاهرات علمية أخرى.
 3. سلامة إعداد البحث من حيث اللغة والمنهجية العلمية للبحث العلمي والاستشهادات.
 4. المصادر والمراجع والملاحق في نهاية الورقة البحثية، مع التمهيش بأسلوب APA.
 5. يفترض في الورقة البحثية أن تتضمن نتائج ذات قيمة علمية مضافة وتوصيات ومقترحات قيمة.
 6. يُحرر نص الورقة البحثية بصيغة *Word*، مكتوباً بالخط *sakkal majalla*، حجم 16، وبالخط الأجنبي (*Time New Roman*)، حجم 12.
 7. يجب تقديم ملخص للبحث باللغتين العربية والأجنبية، على أن لا يتعدى 300 كلمة معاً.
 8. لا يتجاوز البحث المقدم 20 صفحة ولا يقل عن 12 صفحات.
 9. تُعطى الأولوية للدراسات التطبيقية والأبحاث المحررة باللغة الانجليزية.

مواعيد هامة:

1. آخر أجلٍ لاستقبال المداخلات كاملةً: 21/نوفمبر 2024.
2. آخر أجلٍ للرد على المداخلات المقبولة: 23/نوفمبر 2024.
3. انعقاد الملتقى: 28/نوفمبر 2024

تُرسل المداخلات كاملةً إلى العنوان التالي:

boussourdi.saliha@gmail.com

استمارة المشاركة

..... الاسم واللقب:

..... الرتبة العلمية:

..... الوظيفة الحالية:

..... الجامعة:

..... رقم الهاتف:

..... الإيميل:

..... محور المداخلة:

..... عنوان المداخلة:

..... الملخص:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....